

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

لا يجوز بيع عبد غير معين .

قوله ولا عبدا من عبيد ولا شاة من قطيع .

هذا المذهب وعليه الأصحاب وصرحوا به .

وظاهر كلام الشرف أبي جعفر و أبي الخطاب : أنهم يصح إن تساوت فيمتهم .

قلت : هذا كالمتعذر وجوده .

وقال في الانتصار في مسألة تعيين النقود : إن ثبت للثياب عرف وصفة : صح إطلاق العقد

عليها كالنقود أو ما إليه الإمام أحمد .

وفي المفردات : يصح بيع عبد من ثلاثة أعبد بشرط الخيار .

فائدة : لا يصح بيع المغروس في الأرض الذي يظهر ورقه فقط كاللفت والفجل والجزر والقلقاس

والبصل والثوم ونحو ذلك علما صحيح من المذهب نص عليه وعليه جماهير الأصحاب وجزم به في

المغني و الشرح وغيرهما ذكراه في [باب] بيع الأصول والثمار .

وقيل : يصح واختاره الشيخ تقي الدين وقال اختاره بعض أصحابنا واختاره في الفائق .

قال في الرعايتين قلت : ويحتمل الصحة وله الخيار بعد قلعه .

قال في الفائق : وخرجه ابن عقيل على رواية الغائب .

قال الطوفي في شرح الخرقى : والاستحسان جوازه لأن الحاجة داعية إليه والغرر يندفع

باجتهاد أهل الخبرة والدراية به وهو مذهب مالك انتهى